مسائل نحوية
في سورة الحجرات

الدكتورة مها بنت عبد العزيز العسكر

مسائل نحوية في سورة الحجرات المدنية

د. مها بنت عبد العزيز العسكر (*)

ملخص البحث

تضمّن البحث ست عشرة مسألة نحوية تدور حول ألفاظ سورة الحجرات وتراكيبها، وقد اجتهدت الباحثة في تحرير كل مسألة منها، وبيان أقوال النحاة، بعد العودة إلى المظان الأصلية لكلِّ قول ، كما رجَّحَتْ قولاً من هذه الأقوال، إن رَأَتْ أسباب الترجيح قائمة. وعُني البحث بعرض أقوال المفسرين لتوجيه معاني الذكر الحكيم المتصلة بالحكم الإعرابي، كما عُني بتوجيه القراءات وبيان أقوال العلماء فيها، وتَطَرَّق البحث إلى طائفة من الأعاريب المشكلة في المصادر المؤولة والمنصوبات، وعَرَضَ بعض معاني الأدوات العربية من خلال احتمالات دلالاتها.

(*) أستاذة النحو والصرف المشاركة، كلية التربية، جامعة الرياض للبنات.

المقدمة

سورة الحجرات من السور المدنية، وعدد آياتها ثمانِ عشرة آيةً، وهي تشتمل على قواعد التربية والتهذيب، و مبادئ التشريع والتوجيه: ففيها تعليمٌ للمسلمين لِما يجب عليهم من الأدب مع الله عز وجل، ومع رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم. يتمثل ذلك في حدود العبد أمام ربه ورسوله، فلا تصدر أحكامهم إلا عن طاعةٍ لله والتزامِ أوامره، كما اشتملت على النهي عن الإعجاب بالرأي في مواجهة ما شرعه الله تعالى في كتابه، وما سَنَّه رسوله صلى الله عليه وسلم في حياته، والنهي عن رَفْع الصوت أمام النبيِّ صلى الله عليه وسلم. وفيها طَلَبٌ للتثبُّت في الأخبار من الأقوال والأفعال، والاستيثاق من مصدرها قبل الحكم عليها، وعدم التسرع في تصديق خبر الفاسق.

وتضمنت السورة الدعوة إلى الإصلاح بين الطائفتين المسلمتين، إذا حدث بينهما خلاف وفتن، والوقوف بينهما بالعدل، واستعمال القوة إذا لزم الأمر لردِّ المعتدي، وحماية المظلوم لحماية المجتمع من التفكك والانحلال. وأشارت السورة إلى النَّهْيِ عن فِعْلِ الجاهليةِ الأولى، والدعوة إلى حسن التعامل، وتَرْكِ السخرية من الآخرين، والتنابز بالألقاب، والتفاخر بالأنساب. ونبَّهت على صونِ حُرُمات المؤمنين وكرامتهم، وتقريرِ حريتهم الشخصية، وحقوقهم الإنسانية، وعدم الأخذ بالظنِّ، وتتبُّع العورات، وحفظ المسلم في غيبته وحضوره.

وقد تضمنت هذه الدراسةُ العلميةُ الموثقة البحثَ في ستَّ عشرةَ مسألة نحوية، تدور حول ألفاظ السورة وتراكيبها. وقد عُنِيتُ بتحرير كل مسألة منها، وبيان أقوال النحاة بعد العودة إلى المظانِّ الأصيلة لكل قول. وقد أُرَجِّح قولاً من هذه الأقوال، إنْ رأيت أسباب الترجيح قائمة.

كما عُنِيتُ بعَرْض طائفةٍ من أقوال المفسرين لتوجيه معاني الذِّكر الحكيم المتصلة

بالحكم الإعرابي، وقد أستعينُ بضروب من السماع الفصيحة من شعرٍ عربي قديم وقول مأثور، وإذا مررتُ بقراءة من قراءاتِ الآية عُنِيت بتوجيهها، وبيانِ أقوال العلماء فيها. ومما تضمَّنته المسائل التي اخترتها معاني الأدوات، ولا يخفى أثر هذه المعاني في توجيه دلالة الآية، كما تضمَّنت تعدِّي الفعل ولزومه، وطائفة من الأعاريب المشكلة في المصادر المؤولة والمنصوبات، واجتهدت في بيان ما يُشْكل منها. واللهَ أسأل التوفيق والسداد.

المسألة الأولى:

تعدي الفعل ﴿نُقَدِّمُوا۟﴾ ولزومه

وذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١].

فقد اختُلِف في معنى ﴿نُقَدِّمُوا۟﴾ وتعديها ولزومها بناءً على اختلاف القراءات فيها: فالجمهور على ضم التاء وكسر الدال مع التشديد، وقرأ يعقوبُ والضحاك وابن عباس وأبو حيوة بفتح التاء والدال مشددة، والأصل: لا تَتَقَدَّموا، فحُذِفت إحدى التاءين كراهة اجتماعِهما في صدر الكلمة، وقرئ (لا تُقْدِموا) بضم التاء وكسر الدال، من الفعل الرباعي أَقْدَمَ؛ أي: لا تُقْدِموا على شيء، كما قرئ: (لا تُقْدَموا)[1].

وقد جاءت قراءة يعقوب (لا تَقَدَّموا) من التقدُّم، أي: إذا أُمِرْتُمْ بأَمْرٍ فلا تَفْعَلوه قبل الوقت الذي أُمِرْتُمْ أن تفعلوه فيه. و(تُقَدِّموا) من التقديم، أي: لا تُقَدِّموا قولاً ولا فِعْلاً بين يدي الله، وقول رسوله وفِعْله[2].

وذكر الزجاج أنَّ «لا تَقَدَّموا» بمعنى «تُقَدِّموا»[3]

ورَدَّه أبو جعفر النحاس بقوله: «وإن كان المعنى واحداً على التساهل فثَمَّ فَرْقٌ بينهما من اللغة، (قَدَّمْتُ) يتعدَّى، فتقديره: لا تُقَدِّموا القولَ والفِعْلَ بين يَدَي رسول الله صلى الله عليه وسلم، و(تَقَدَّموا) ليس كذا، لأنَّ تقديره: لا تَقَدَّموا بالقول والفعل[4]».

---

(١) انظر في توجيه هذه القراءات: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٣١، القراءات وعلل النحويين فيها للأزهري ٢/ ٦٤١، المحتسب لابن جني ٢/ ٣٢٧، الفريد في إعراب القرآن للهمذاني ٤/ ٣٣٧، البحر المحيط لأبي حيان ٨/ ١٠٥، الدر المصون للسمين الحلبي ١٠/ ٥، النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٣٧٥.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦/ ١٩٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٣١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٠٨.

وفي قراءة (لا تُقَدِّموا) وجهان: **أحدهما**: أنه مُتَعَدّ، وحُذِف مفعوله، لقَصْد التعميم؛ ليتناول كل ما يقع في النفس مما يُقَدَّمُ، فلم يقصد لشيء معيّن، والنهي متعلق بنفس الفعل دون قَصْدٍ لمفعول معين، وحَذْفُ هذا المفعول: إمَّا للاقتصار، أي: من غير دليل عليه، كقولهم: (هو يعطي ويمنع)، وإمَّا للاختصار للدلالة عليه، أي: لا تُقَدِّمُوا ما لا يَصْلُح من قولٍ أو فعل.

الثاني: أنه لازم، بمعنى (تَقَدَّم)، ويَعْضُده قراءة يعقوب: (لا تَقَدَّمُوا) قال أبو عبيدة: «تقول العربُ: فلان يُقَدِّم بين يدي الإمام، وبين يَدَي أبيه: يَعْجَلُ بالأمر والنهي دونه»[(١)]؛ لأنَّ المعنى: لا تُقَدِّمُوا قبل أَمْرِهما ونهيهما[(٢)] ويكون المحذوفُ ممَّا يُتوصل إليه بحرف الجر، أي: لا تَتَقَدَّمُوا في شيء ما من الأشياء أو بما تُحبون[(٣)]. أو: لا تَتقدَّموا إلى أمرٍ من الأمور[(٤)]. أما القراءة الثانية -وهي «لا تَقَدَّمُوا»- ففيها وجه واحد، وهو اللزومُ، كالوجه الثاني من القراءة الأولى، وحُذِف منها المُتَوَصَّلُ إليه بحرف الجر. فاختلاف القراءة قد يؤدي إلى اختلاف المعنى، وتعدِّي الفعلِ أو لزومِه. بَيْدَ أنَّ ابن جني[(٥)] وجَّه قراءة يعقوب «لا تَقَدَّموا» على معنى قراءة العامَّة، فقال: «أي: لا تفعلوا ما تُؤْثِرونه، وتتركوا ما أمركم الله ورسوله به، وهذا هو معنى القراءة العامَّة: لا تُقَدِّموا، أي: لا تُقدِّموا أمراً على ما أمركم الله به، فالمفعول هنا محذوفٌ كما ترى».

---

(١) مجاز القرآن ٢/ ٢١٩.

(٢) انظر: الفريد في إعراب القران ٤/ ٣٣٧، تفسير النسفي ٣/ ١٦٥، الدر المصون ١٠/ ٥، فتح القدير للشوكاني ٥/ ٥٨، البحر المحيط ٨/ ١٠٥.

(٣) البحر المحيط ٨/ ١٠٥.

(٤) الدر المصون ١٠/ ٥.

(٥) المحتسب ٢/ ٢٧٨.

المسألة الثانية:

موقع المصدر المؤول والخلاف في عامله

وذلك في قوله تعالى: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، وقوله: ﴿أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦].

(أن) في موضع نصب مفعول له، وقيل على حذف مضاف هو المفعول له، تقديره: (كراهة) أو (مخافة) أو (خشية أن تحبط)[١].

وقيل: على حذف حرف الجر اللام، والتقدير: لأن تحبط، أو لئلا تحبط[٢] فيكون في محلِّ نصبٍ على نَزْعِ الخافض[٣].

وذكر أبو البركات الأنباري أنه يجوز أن تكون (أن تحبط) في موضع جر بإعمال حرف الجر مع الحذف، أي: بقاء عمله مع حذفه[٤]. ويكثر ويَطَّرد حَذْفُ الجارّ مع (أنَّ) و(أنْ)[٥].

واختُلِفَ في معنى هذه اللام، فقيل: للتعليل، وقيل: للصيرورة، وهو قول الزجاج، وهي عنده كاللام في قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، فقال: «والمعنى: فالتقطه آل فرعون، ليصيرَ أمرُهم إلى ذلك، لا أنهم قصدوا أن يصير إلى ذلك، ولكنه في المقدار فيما سَبَقَ مِنْ عِلْمِ الله أن سبب الصَّيْر التقاطُهم إياه، وكذلك (لا تَرْفعوا أصواتكم)، فيكون ذلك سبباً لأَنْ تحبط أعمالكم»[٦].

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٩٥، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/ ١١٧٠، الفريد ٤/ ٣٣٨.

(٢) انظر: تفسير النسفي ٣/ ١٦٦.

(٣) انظر: تفسير التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٢١.

(٤) البيان ٢/ ٣٨٢.

(٥) انظر: المغني ٨٣٨ -٨٣٩، التصريح ٢/ ٢٢-٢٣.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٢، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٠٩، مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٨٠، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٧٠، الفريد ٤/ ٣٣٨، فتح القدير للشوكاني ٥/ ٥٨.

والتعليل عند البصريين للمنهي عنه، أي: إنَّ الجَهْرَ لـه بـالقول يفـضي بكـم إن لم تكفُّوا عنه أن تحبط أعمالكم، أو: لا تفعلوا الـجَهْر، فإنه يؤدي إلى الحبوط، والكوفيـون يجعلونه بتقدير (لا) النافية، أي: ألا تحبط، أو لئلا تحبط أعمالكم، فيكون تعلـيلاً للنهـي على حسب الظاهر[1].

وقد اختلف في عامل النصب في المفعول له (أن تحبط)، فقيل: إن المسألة من بـاب التنازع؛ لأنَّ كلاً من العـاملين (لا ترفعـوا) و (لا تجهـروا) يطلبـه مـن حيـث المعنـى، والمسألة خلافية بين البصريين والكـوفيين، فيكـون معمـولاً للثـاني (لا تجهـروا) عنـد البصريين في اختيارهم؛ لأن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعـل الأول، ولـيس في إعماله دون الأول نَقْصُ معنـى، فكـان إعمالـه أولى، ولوجـود شـواهد مـسموعة عـن العرب لإعمال الثاني[2]، منها قول الفرزدق[3]:

ولكـنَّ نِـصْفاً لَـوْ سَـبَبْتُ وسـبَّنِيْ بَنُو عَبْدِ شَـمْسٍ مـنْ مَنـافٍ وهاشِـمِ

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: سَبَبْتُ وسَبُّوني بني عبد شمس.

وقال طفيل الغَنَوي[4]:

وكُمْتـاً مُـدَمَّاةً كـأَنَّ مُتونَهـا جَرَى فَوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَونَ مُـذْهَبِ

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لرفع (لون)؛ لأنه يطلبـه فـاعلاً، ولقـال: جـرى فوقها واستشعرته لونُ مذهب.

وصَحَّحه السمين الحلبي؛ للحذف من الأول[5].

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦/ ٢٠٢، فـتح القـدير ٥/ ٥٩، تفـسير التحريـر والتنـوير لابـن عاشور ٢٦/ ٢٢١.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٨٧-٨٨ مسألة (١٣).

(٣) ديوانه ٨٤٤، والإنصاف ١/ ٨٧.

(٤) البيت في الكتاب ١/ ٧٧، والإنصاف ١/ ٨٨.

(٥) الدر المصون ١٠/ ٥.

ويكون معمولاً للأول (لا ترفعوا) عند الكوفيين في اختيارهم؛ لأنَّ الفعلَ الأول سابق الفعل الثاني، فلما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به، ولوجود شواهدَ مسموعةٍ عن العرب أيضاً، منها:(١)

- قول الشاعر(٢):

وقد نَغْنَى بها ونَرَى عُصُوراً بها يَقْتَدْنَنا الخُرُدَ الخِدالا

فأعمل الأول ولذلك نصب (الخردَ الخدالا)، ولو أعمل الثاني لقال: تقتادنا الخردُ الخِدالُ.

- وقال الشاعر(٣):

ولمَّا أَنْ تَحمَّل آلُ لَيْلى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرابا

فأعمل الأول، ولذلك نصب (الغراب)، ولو أعمل الثاني لقال: سمعت بَيْنِهِم نعبَ الغرابُ.

ومذهب البصريين هو الأرجحُ مراعاةً للقُرْبِ والجِوار الذي تُعنى به العرب كثيراً.

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٨٥-٨٦ مسألة (١٣)، البحر المحيط ٨/ ١٠٦، الدر المصون ١٠/ ٥.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٨٦. والخَرود: المرأة الحَيِيَّة، والخَدْلاء: الممتلئة.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ٨٦.

المسألة الثالثة:

النعت بالجامد

اختلف في إعراب (أولئك) من قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [الحجرات: ٣] ، فقيل: مبتدأ، و (الذين) خبره، أو يكون خبره جملة (لهم مغفرة) و(الذين امتحن) صفة لأولئك، والجملة الاسمية خبر (إن) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ﴾، وقيل: (أولئك) بدل، وقيل: صفة للذين[1].

وعليه يكون الوصف اسماً جامداً، والأصلُ في النعت أن يكون مشتقاً، وأمَّا النعت بـ «أولئك» عند مَن قال به، فهو على التأويل بالمشتق أي: المشار إليهم.

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢١٠، مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٨٠، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٨٢، الدر المصون١٠/ ٦.

المسألة الرابعة:

رافع الاسم الواقع بعد الجار والمجرور

وذلك في قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٣].

الجار والمجرور «لهم» لم يعتمد على نفي، أو استفهام، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال، ووقع بعده اسم مرفوع. وقد اختلف النحويون في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور على مذهبين:

- **الأول**: أن يكون مرفوعاً على الابتداء، والجار والمجرور أو الظرف قبله خبر مقدم عليه، وهو مذهبُ جمهور البصريين.

- **الثاني**: أن يكونَ مرفوعاً بالظرف، أي: فاعلاً به، وهو مذهبُ الكوفيين والأخفش في أحد قوليه، والمبرد [(١)].

واحتجَّ أصحابُ المذهبِ الأول لقولهم: إنَّ رَفْعَ الاسمِ بعد الظرف والجارِّ والمجرور يكون بالابتداء، بأنه قد تَعَرَّى من العوامل اللفظية، وهو معنى الابتداء.

واحتجَّ أصحاب المذهب الثاني: بأن الأصل في قولك مثلاً: أمَامَكَ زيدٌ، وفي الدار عمروٌ: حلَّ أمامك زيد، وحلَّ في الدارِ عمرو، فحُذِف الفعل، واكتُفِي بالظَّرف منه، فارتفع الاسمُ به كما يرتفع بالفعل [(٢)]

وخُرِّجَتْ جملة (لهم مغفرة) على أنها في محل رفع خبر (إنّ)من قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ﴾، وقيل: إنها خبرٌ لاسم الإشارة (أولئك)، أو تكون الجملة مستأنفة لبيان ما أعَدَّ الله لهم في الآخرة.[(٣)]

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٣٠٢. وانظر: الإنصاف ١/ ٥١ المسألة (٦)، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٨٢، الدر المصون ١٠/ ٦، مغني اللبيب ٥٧٩.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٥١-٥٢.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٨٢، البيان في إعراب القران ٢/ ١١٧٠، فتح القدير٥/ ٥٩.

المسألة الخامسة:

معنى حرف الجر (من)

تقع (من) لابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، وأصل معانيها. و(مِنْ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤] لابتداء الغاية المكانية، أي: ينادونك نداء صادراً من وراء الحجرات، فالمناداة نشأت من ذلك المكان(١).

وقد تَخْرُجُ (مِنْ) من معناها الأصلي إلى معان أخرى، فتفيد الغاية، أو انتهاء الغاية، وهو قول الكوفيين، وردَّه المغاربة(٢).

ومَثَّل له ابنُ مالك بقوله: قَرُبْتُ منه، فإنه مساوٍ لقولك: قَرُبْت إليه(٣).

ومنهم من جعلها معنى واحداً، الغاية وانتهاء الغاية، ومنهم مَنْ جعل (مِنْ) لابتداء الغاية وانتهائها معاً(٤).

وقيل: إنَّ (من) التي للغاية هي التي تدخل على ما هو محل لابتداء الفعل وانتهائه معاً، نحو: أخذته من زيد، فـ(زيد) محل ابتداء الأخذ وانتهائه معاً(٥).

وحُمِلَ عليه كلام سيبويه عندما قال: «وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: مِنْ مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتاباً: مِنْ فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها....

---

(١) انظر: تفسير النسفي ٣/ ١٦٧، الدر المصون ١٠/ ٦، فتح القدير ٥/ ٦٠، تفسير التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٢٦.

(٢) انظر: الجنى الداني للمرادي ٣١٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٠.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٣٦، الجنى الداني ٣١٢.

(٤) انظر: الجنى الداني ٣١٣، رصف المباني للمالقي٣٨٨.

(٥) شرح الجمل ١/ ٤٩٠.

وتقول: رأيتُه من ذلك الموضع، فجعلته غايةَ رؤيتك، كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى[1]. قال ابن السرَّاج: «وهذا كلام يخلط معنى (من) بمعنى (إلى) فإنما (إلى) للغاية و (من) لابتداء الغاية»[2].

ومن النَّحْويين مَنْ حَمَلَها على معنى آخر غير الغاية كالمجاوزة أو الابتداء فقط[3]. ونَصَّ الزمخشري على مَنْع أن تكون (مِنْ) في الآية الكريمة لابتداء الغاية وانتهائها معاً إذ قال: «و(من) لابتداء الغاية وأن المناداة نشأت من ذلك المكان.. وفي الثاني لا يجوز؛ لأن الوراء تصير بدخول (من) مبتدأ الغاية، ولا يجتمع على الجهة الواحدة أن تكون مبتدأ ومنتهى لفعل واحد، والذي يقول: ناداني فلان من وراء الدار لا يريد وجه الدار ولا دبرها، ولكن أي قطر من أقطارها الظاهرة كان مطلقاً بغير تعيين واختصاص»[4].

وقد رُدَّ عليه: بأن النَّحْويين قد أثبتوا دلالة (مِنْ) على ابتداء الغاية وانتهائها في فعل واحد أوجهة واحدة، وأن الشيء الواحد يكون محلاً لهما نحو: أخذت الدرهم من الكيس أومن زيد، وتَأَوَّلوا ذلك على سيبويه من خلال نصِّه السابق[5]. وعليه فـ(مِنْ) في أكثر مواضعها لابتداء الغاية فقط، وفي بعضها لابتداء الغاية وانتهائها معاً[6].

ولا حُجَّة لمَنْ مَنَعَ ذلك. وقد ذكر ابن عاشور ما يدفع الاعتراضات على الزمخشري، فقال: «فالذي يقول: ناداني فلان وراء الدار، لا يريد: وراء مَفْتَح الدار، ولا وراء ظهرها، ولكن أيَّ جهة منها، وكان القوم المنادُون في المسجد، فهم تجاه الحجرات النبوية، ولو قال: ناداني فلان وراء الدار، دون حرف (من)، لكان محتملاً

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٤ – ٢٢٥.
(٢) الأصول ١/ ٤١١.
(٣) انظر: المغني ٤٢٥.
(٤) الكشاف ٣/ ٥٥٨.
(٥) انظر البحر المحيط ٨/ ١٠٨، الدر المصون ١٠/ ٦.
(٦) انظر: الجنى الداني ٣١٣، البحر المحيط ٨/ ١٠٨.

لأن يكون المنادي والمنادى كلاهما في جهة وراء الدار، وأنَّ المجرورَ ظرف مستقر في موضع الحال من الفاعل أو المفعول؛ ولهذا أُوثر جَلْبُ (من) ليدلَّ بالصراحة على أن المنادى كان داخل الحجرات؛ لأنَّ دلالة (مِنْ) على الابتداء تستلزم اختلافاً بين المبتدأ والمنتهى، كذا أشار في «الكشاف»، ولا شك أنه يعني أَنَّ اجتلاب حرف (مِنْ) لدَفْع اللَّبْس، فلا ينافي أنه لم يثبت هذا الفرق في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ في سورة الأعراف[١٧]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ ﴾ في سورة الروم[٢٥]. وفيما ذَكَرْنا ما يدفع الاعتراضات على صاحب الكشاف[1]».

(١) تفسير التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٢٦.

المسألة السادسة:

جمع (فُعْلة) جمع تكسير

وذلك في قوله تعالى: ﴿ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤].

الحُجُرات: جمع (حُجْرة)، بضم الحاء وسكون الجيم، وهي البقعة المَحْجورة من الأرض، وهي كالغُرُفات جمع (غُرْفة) و(الظُّلُمات) جمع (ظُلْمة)، فهي (فُعْلَة) بمعنى (مفعولة)، وقيل: الحُجُرات، جمع (الحُجَر)، و(الحُجَر) جمع (حُجْرة) فهو جمع الجمع.(١)

و(حُجْرة) على وزن (فُعْلة)، وإذا كان الاسم ثلاثيا ساكن العين، صحيحها غير معتلها، ولا مدغمها، على وزن (فُعْلَة) جاز جَمْعُه على ثلاثة أوجه، وهي لغاتٌ ثلاثٌ للعرب(٢):

١- فُعُلات: أتبع الضمة الضمة، فيقال: حُجُرات، وهو أفصحها وأجودها(٣)، وهو الأصل، وهي لغة أهل الحجاز.(٤)

٢- فُعَلات: أبدل من الضمة الفتحة؛ لخفتها، استثقالاً للضمتين، وفِراراً من اجتماعهما، فيقال: حُجَرات.

وحُرِّكَتْ عينُها في الجمع فَرْقاً بين الاسم والصفة، لخفَّة الاسم وثِقَلِ الصفة؛ إذ إن الصفة جارية مجرى الفعل، والفعل أثقل من الاسم، ولتضمُّنها الموصوف، فكانت

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٣، إعراب القران للنحاس ٤/ ٢١٠، الجامع لأحكام القران ١٦/ ٢٠٤، تفسير التحرير والتنوير٢٦/ ٢٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧٩، المقتضب ٢/ ١٨٩، التكملة للفارسي ٤١٣-٤١٧، تعليق الفرائد للدماميني ١/ ٢٧٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٧٠، علل النحو للوراق ٥٢٦، جامع البيان للطبري٢٦/ ٧٧.

(٤) انظر: زاد المسير لابن الجوزي ٧/ ١٧٩.

الصفة بالسكون أليق لثقلها، والاسم أولى بالتحريك لخفته.[1]

٣- فُعْلات: بسكون العين للتخفيف، فيقال: حُجْرات، وهي لغة تميم[2].

وعليه وردت الآية السابقة بالقراءات الثلاث على اللغات الثلاث؛ فقرأ الجمهور: (الحُجُرات) بضم الجيم، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة: (الحُجَرات) بفَتْحها للتخفيف، وقرأ ابن أبي عبلة: (الحُجْرات) بإسكانها[3]؛ لكراهة اجتماع الضمتين؛ ولِأن السكون أخف من الفتحة[4]. والضمُّ أجودُ وأفصحُ كما ذُكِر، وعليه قراءة الجمهور.

(١) انظر: علل النحو للوراق ٥٢٦، أسرار العربية للأنباري ٣٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٨، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٣٣٨، تعليق الفرائد ١/ ٢٧٥.

(٢) انظر: المفصل للزمخشري ١٩١، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ١٠٩، ١١٣.

(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٤٣، البحر المحيط ٨/ ١٠٨، الدر المصون ١٠/ ٦، النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٣٧٦، فتح القدير ٥/ ٦٠، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي ٣٩٧.

(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٣٣٨.

المسألة السابعة:

إعراب المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها بعد (لو) الشرطية

(لو) حرف امتناع لامتناع يفيد معنى الشرط، يختص بالدخول على الفعل الماضي غالبا عند أكثر النحويين(١).

وتنفرد (لو) بمباشرة (أنّ) واسمها وخبرها، كما ورد في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا...﴾ [الحجرات: ٥] وغيرها. وموضع (أن) واسمها وخبرها عند الجميع رفع. واختلفوا في إعرابها: فهي عند سيبويه في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وشَبَّه شذوذ ابتداء الاسم بعدها بشذوذ انتصاب (غدوة) بعد (لدن).(٢)

وقيل: المبتدأ هنا لا يحتاج إلى خبر، لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، وقيل: الخبر محذوف، فقيل: يقدر الخبر مقدما على المبتدأ، وقيل يقدر مؤخراً(٣).

وذهب الكوفيون والمبرد(٤)، والزجاج، والأخفش(٥) والفارسي(٦) والزمخشري(٧) والهمذاني(٨)، والمالقي(٩)، وكثيرٌ من النَّحْويين، إلى أنهما في محل رفع على الفاعلية بفعل مقدر، تقديره (ثَبَت) أي: ولو ثَبَت أنهم، ورجحه المرادي(١٠).

---

(١) انظر:شرح التسهيل٤/ ٩٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك٣/ ١٦٣٢، الجنى الداني ٢٧٨.
(٢) انظر الكتاب ١/ ٥١، ٥٨، ٥٩، ٢١٠، ٢/ ٢٨١، ٣٧٥، ٣/ ١١٩.
(٣) انظر: الجنى الداني ٢٨٠، المغني ٣٥٦.
(٤) المقتضب ٣/ ٧٧.
(٥) شرح التسهيل ٤/ ٩٨.
(٦) كتاب الشعر ٢/ ٥٤٣.
(٧) الكشاف ٣/ ٥٥٩.
(٨) الفريد ٤/ ٣٣٨.
(٩) رصف المباني ٣٥٩.
(١٠) الجنى الداني ٢٨٠.

ورُجِّحَ هذا الوجه؛ لأنَّ فيه إبقاءً لـ(لو) على الاختصاص بالفعل[1]، وذكر الزمخشريُّ أن خبر (أن) الواقعة بعد (لو) يلزم كونه فعلاً؛ ليكون عوضاً من الفعل المحذوف بعد (لو)؛ إذ قال في حديثه عن (إنْ) و(لو)الشرطيتين:

«ولا بدّ من أن يليهما الفعل، ونحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] و: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر، ولذلك لم يجز: لو زيدُ ذاهب، ولا: إنْ عمرو خارج، ولطلبهما الفعلَ وَجَبَ في (أن) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها فعلاً، كقولك: لو أنَّ زيداً جاءني لأكرمته، وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٦] ولو قلت: لو أنَّ زيداً حاضري لأكرمته، لم يجز[2]».

وقد عَلَّق ابن مالك على رأيه بقوله: «وقد حمل الزمخشريَّ ادعاؤه إضمار (ثَبَتَ) بين (لَوْ) و(أَنَّ) على التزام كون الخبر فعلاً، ومنعه أن يكون اسماً، ولو كان بمعنى فِعْل نحو: (لَوْ أَنَّ زيداً حاَضرٌ). وما مَنَعَه شائعٌ ذائع في كلام العرب....[3]».

وإذا ولي (لو) فعل مضارع فإنه يُؤَول بالماضي؛ لأن (لو) الامتناعية تصرف المضارع إلى المضي، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ...﴾ من السورة نفسها[4].

وأتى بالمضارع هنا (يطيعكم) دون الماضي (أطاعكم)؛ دلالة على أنه كان في إرادتهم استمرار عمله على ما يَتَقَوَّلونه[5]. فالفعل المضارع صالح للدلالة على الاستمرار، أي: لو أطاعكم كلما رغبتم منه، أو أشرتم إليه لَعَنِتُّم؛ لأنَّ بعض ما يطلبونه مُضِرٌّ بغيرهم أو بالراغب نفسه.[6]

(١) انظر: الجنى الداني ٢٧٩-٢٨٠، المغني ٣٥٦.
(٢) المفصل٣٢٣، وانظر المصادر في الحاشية السابقة.
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٧.
(٤) انظر: المفصل ٣٢٠، الجنى الداني ٢٨٣.
(٥) انظر: البحر المحيط ٨/ ١١٠، الدر المصون ١٠/ ٧.
(٦) تفسير التحرير والتنوير٢٦/ ٢٣٥.

المسألة الثامنة:

إعراب (فضلاً) والخلاف في العامل فيها

اختُلف في إعراب (فضلاً) في قوله تعالى: ﴿فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحجرات: ٨] على أوجه، لكن الوجه الذي ذكره أكثر المعربين، هو أن يكون مفعولاً له، والمعنى: فعل الله ذلك بكم للفضل والنعمة[(١)]؛ وذلك لأن المفعول له هو المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقاً أو تقديراً[(٢)].

واخْتُلِفَ كذلك في عامل النصب فيه على ثلاثة أوجه[(٣)]:

١-أن العامل هو الفعل في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ ....﴾ وجملة ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ اعتراض بين العامل والمعمول.

٢-أن العامل هو اسم الفاعل في: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾.

٣-أن العامل هو فعل مقدر تقديره: (جرى ذلك) أو (كان ذلك).

والوجه الثاني والثالث قالهما الزمخشري، وقد اعترض عليه فيهما، أما الوجه الثاني فيؤدي إلى اختلاف فاعل المفعول له، وفاعل عامله، وعَدَمِ اتحادهما، وشرط المفعول له اتحاده مع الحَدَثِ في الوقت والفاعل.

وقد أجاب الزمخشريُّ عن ذلك بقوله: «فإن قلت: من أين جاز وقوعه مفعولا له والرشد فعل القوم، والفضل فعل الله تعالى، والشرط أن يتحد الفاعل؟ قلت: لَـمَّا وقع الرشد عبارة عن التحبيب والتزيين والتكريه مسندة إلى اسمه تقدَّسَتْ أسماؤه، صار

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢١١، زاد المسير ٧/ ١٨٠، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/ ١١٧١، الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٠٧، تفسير النسفي ٣/ ١٦٩.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٩٦.

(٣) انظر المصادر السابقة.

الرشد كأنه فعله، فجاز أن ينتصب عنه، ولا ينتصب عنه (الراشدون)، ولكن عن الفعل المسند إلى اسم الله تعالى[1]».

وهو رأي النيسابوري، إذ قال: «ويجوز أن يكونا -أي فضلاً ونعمة- منصوبين عن الراشدين؛ لأن الرشد عبارة عن التحبيب والتكريه المستندَين إلى الله، فكأن الرشد أيضا فعله، فاتحد الفاعل والمفعول له بهذا الاعتبار[2]».

وذكر أبو حيان أنَّ «توجيهه -أي الزمخشري- كون (فضلاً) مفعولاً من أجله هو على طريق الاعتزال[3]».

وردَّ عليه السمين الحلبي بأنه ليس كما ذكر أبو حيان؛ لأنَّ الزمخشريَّ أراد الفعل المسند إلى فاعله لفظاً، وأن الأفعال كلها مخلوقة لله تعالى، وإن كان الزمخشريُّ غير موافق عليه[4].

وقيل: «إن الرشد هنا يستلزم كونه راشداً إذ هو مطاوعه؛ لأن الله تعالى أرشدهم فرشدوا، وحينئذ يتحد الفاعل على طريقة الصناعة المطابقة للحقيقة[5]».

كذلك اعترض أبو حيان على الوجه الثالث، وذلك لإضماره (كان) في موضع ليس من مواضع إضمارهم وشرطها[6].

وهناك توجيهات أخرى لإعراب (فضلاً) بالنصب هي:

١ - أن يكون مصدراً مؤكداً لما قبله، فقيل: مؤكداً لفعله، أي: تَفضَّلَ بذلك عليكم

(١) الكشاف ٣/ ٥٦٢.
(٢) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري٦/ ١٦٢.
(٣) البحر المحيط ٨/ ١١١.
(٤) الدر المصون ١٠/ ٨.
(٥) حاشية الكشاف ٣/ ٥٦٣.
(٦) البحر المحيط ٨/ ١١١.

تفضيلاً، وأنعم عليكم إنعاماً، فوضع (فضلاً) و (نعمةً) موضع تفضيلاً وإنعاماً[١].

وذكر الزمخشري أنه مصدر من غير فِعْلِه يُوضع موضعَ رشداً؛ لأن رشدهم فضل من الله لكونهم موفقين فيه، والفضل والنعمة بمعنى الإفضال والإنعام[٢].

وقيل: مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة؛ لأنها فضل أيضاً[٣].

وجعله ابن عطية من المصدر المؤكد لنفسه؛ لأن ما قبله بمعناه؛ إذ التحبيب والتزيين هو نفس الفعل[٤].

وذكر ابن عاشور أنه مفعول مطلق مبين للنوع من أفعال (حَبَّب وزَيَّن وكرّه)؛ لأن ذلك التحبيب والتزيين والتكريه من نوع الفضل والنعمة[٥].

٢- أن يكون مفعولاً به منصوباً بتقدير فِعْلٍ، أي: تبتغون فضلاً ونعمة[٦].

٣- أن ينتصب على الحال، فيكون التقدير: متفضلاً منعماً، أو: ذا فضل ونعمة، وهو رأي الحوفي[٧]. وذكر السمين الحلبي أن هذا الوجه ليس بظاهر[٨].

وأجاز الزجَّاج أن يُجعل في غير القرآن الكريم مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف، أي فضلٌ من الله ونعمة، المعنى: ذلك فَضْلٌ من الله ونعمة[٩].

---

(١) الفريد٤/ ٣٣٩.
(٢) الكشاف ٣/ ٥٦٢.
(٣) انظر:التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٧١، البحر المحيط ٨/ ١١٠، الدر المصون١٠/ ٨.
(٤) المحرر الوجيز ١٥/ ١٣٩.
(٥) تفسير التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٣٨.
(٦) انظر: التبيان ٢/ ١١٧١، فتح القدير ٥/ ٦٠.
(٧) البحر المحيط ٨/ ١١٠.
(٨) الدر المصون ١٠/ ٨.
(٩) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٥.

المسألة التاسعة:

عامل الرفع في الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية وسبب تقديمه وتثنيته

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩].

فـ(إن) الشرطية هي أمُّ أدوات الشرط، وتختص بالدخول على الفعل المضارع، فتجزم فعل الشرط وجوابه، والأصل في أدوات الشرط أن يليها فعل الشرط مباشرة، وقدم هنا الاسم (طائفتان) على الفعل (اقتتلوا) لأغراض بلاغية، ذكر اثنين منها د.ناصر الخنين هما:

١- «كراهية ذكر فعل القتال أولاً نفوراً منه وتنفيراً من فعله، وفي ذلك تعنيف نفسي على مَنْ فعله، أو قارفه، ما دام مؤمناً.

٢- الاهتمام بذوات الطائفتين المؤمنتين، والحرص عليهما أكثر من الحرص على ذِكْرِ القتال، ولذلك قدَّم ما قدَّم، وأخر ما أخر صوناً لذات المتقدم، وذمّاً لمادة المتأخر[(١)]».

ويجوز تقديمُ المرفوع مع (إنْ) خاصة لقوتها؛ لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها؛ لأنها فرع عنها، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع.أما تقديم الاسم مع غيرها من أدوات الشرط فهو خاص بالضرورة[(٢)].

وقد وَضَّح النيسابوري سببَ اختيار (إِنْ) دون (إذا) الشرطية، وسبب تقديم الفاعل على الفعل، واختيار الفعل الماضي دون المضارع، فقال: «واختير (إن) دون (إذا) مع كثرة وقوع القتال بين المؤمنين؛ ليدلَّ على أنه مما ينبغي ألا يقع إلا نادراً، وعلى سبيل الفرض والتقدير، ولهذه النكتة بعينها قال: (طائفتان) ولم يقل: (فريقان) تحقيقاً

(١) النظم القرآني في آيات الجهاد، د.ناصر الخنين٣٧٧.

(٢) انظر:الإنصاف ٢/ ٦١٦-٦١٧ المسألة (٨٥)، شرح التسهيل ٤/ ٧٤.

للتقليل كما قلت، وفي تقديم الفاعل على الفعل إشارة أيضاً إلى هذا المعنى؛ لأنَّ كونهما طائفتين مؤمنتين يقتضي ألا يقع القتال بينهما، ولهذا اختير المضي في الفعل، ولم يقل: (يقتتلون)؛ لئلا ينبئ عن الاستمرار، وفيه أيضاً من التقابل ما فيه»[(١)].

وقد اختلف النَّحْويون في رافع الاسم على ثلاثة مذاهب هي:

١- **مذهب البصريين**: أنه ارتفع بتقدير فعل مضمر يفسره الفعل الظاهر الواقع بعد الاسم المرفوع.

٢- **مذهب الكوفيين**: أنه يرتفع بالفعل المذكور بعده من غير تقدير فعل.

٣- **مذهب الأخفش في أحد رأييه**: أنه يرتفع بالابتداء وما بعده خبر له[(٢)].

وعلى المذهب الأول يكون تقدير الفعل المضمر (اقتتل) أو (كان) ونحوهما[(٣)]، وأكثر ما يضمر إذا فُسِّر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب كونه ماضياً أو مضارعاً منفياً بـ (لم)، وقد يكون مضارعاً غير مقترن بـ (لم) شذوذاً. قال ابن عاشور: «وإنما عَدَلَ عن المضارع بعد كونه الأليق بالشرط؛ لأنه لما أريد تقديم الفاعل على فعله للاهتمام بالمسند إليه جعل الفعل ماضياً على طريقة الكلام الفصيح في مثله، ممَّا أوليت فيه (إن) الشرطية الاسم، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ [النساء: ١٢٨]»[(٤)].

وقد جاءت كلمة (طائفتان) بصيغة التثنية، في حين أن الضمير العائد إليها جاء مجموعاً في قوله تعالى ﴿ٱقْتَتَلُوا۟﴾ وهي قراءة الجمهور، فالضمير عائد على أفراد الطائفتين باعتبار كلِّ فردٍ من أفراد الطائفتين، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟﴾ [الحج: ١٩].

---

(١) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦/ ١٦٢.

(٢) الإنصاف ٢/ ٦١٥، المسأله(٨٥).

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٨٠.

(٤) تفسير التحرير والتنوير٢٦/ ٢٣٩، وانظر: شرح التسهيل ٤/ ٧٤.

وقد اختُلف في تفسير معنى (الطائفة) فقيل: تتناول الواحد والاثنين والجمع، وقال ابن فارس عن الطائفة: «ولا تكاد العرب تحدها بعدد معلوم؛ إلا أن الفقهاء والمفسرين يقولون فيها مرة: إنها أربعة فما فوقها، ومرة: أن الواحد طائفة، ويقولون: هي الثلاثة، ولهم في ذلك كلام كثير»[1]، فالجمع فيها مما حُمِل على المعنى دون اللفظ؛ لأن الطائفتين في معنى القوم والناس والجماعة، أما تثنية (بينهما) فباعتبار لفظ الطائفتين لا معناها.

وقد عَلَّل أبو بكر الرازي لذلك بقوله: «قال (اقتتلوا) ولم يقل: (اقتتلا)، وقال (فأصلحوا بينهما) ولم يقل (بينهم)، ذلك لأنه عند الاقتتال تكون الفتنة قائمة، وكل أحد برأسه يكون فاعلاً فِعْلاً، فقال (اقتتلوا) وعند العَوْد إلى الصلح تتفق كلمة كل طائفة، و إلا لم يكن يتحقق الصلح، فقال: (بينهما) لكون الطائفتين حينئذ كنفسين»[2].

وقرأ ابن أبي عبلة (اقتتلتا) مراعياً لفظ التثنية، وقرأ زيد بن علي، وعبيد بن عمير (اقتتلا) بالتثنية أيضاً، إلا أنه ذَكَّر الفعل باعتبار الفريقين أو الرهطين أو النفرين....، أو لأنه تأنيث مجازي.[3]

(١) مقاييس اللغة (طوف) ٣/ ٤٣٢-٤٣٣.

(٢) التفسير الكبير٢٨/ ١١٠.

(٣) انظر: ، البحر المحيط ٨/ ١١٢، الدر المصون ١٠/ ٨.

المسألة العاشرة:

تثنية (أخويكم) وتوجيه القراءات فيها

وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ...﴾ [الحجرات: ١٠].

قرأ الجمهور (أَخَوَيْكُم) بالياء على التثنية، أي: بين كل مسلمين تخاصَما وتقاتلا، وتخصيص الاثنين بالذِّكْر دون الجمع؛ لأنَّ أقلَّ مَنْ يقع بينهم الشقاق اثنان، فإذا كان الإصلاح لازماً بين اثنين، فهو بين الأكثر ألزم؛ لأن الفساد في شقاق الجمع أكثر منه في شقاق الاثنين، وقيل المراد بالأخوين الأوس والخزرج[(١)].

فمَنْ قرأه بالياء على التثنية رَدَّه على اللفظ لا على المعنى؛ لأن كل طائفة جنس واحد[(٢)].

قال ابن عاشور: «وأُوثرت صيغة التثنية في قوله (أخويكم) مراعاة لكون الكلام جارياً على طائفتين من المؤمنين، فجعلت كل طائفة كالأخ للأخرى» ثم قال: «وقرأ الجمهور (بين أخويكم) بلفظ تثنية الأخ، أي: بين الطائفة والأخرى مراعاة لجريان الحديث على اقتتال الطائفتين»[(٣)].

وقرأ أُبَي بن كعب، ومعاوية، وسعيد بن المسيب، وابن جبير، وقتادة، وأبو العالية، وابن يعمر، وابن أبي عبلة، ويعقوب، وابن عامر في رواية (بين إِخْوتِكم) بالتاء على الجمع على وزن (غِلْمة)، وقرأ علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، و عبد الله بن مسعود، والحسن، وحماد بن سلمة، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي، والشعبي وابن سيرين.... (بين إِخْوانكم) بالنون وألف قبلها جمعاً على وزن (فِعْلان).[(٤)]

---

(١) انظر:الكشاف ٣/ ٥٦٤، البحر المحيط ٨/ ١١٢، فتح القدير ٥/ ٦٣.

(٢) انظر:الحجة لابن خالويه ٣٣٠، الحجة لأبي زرعة ٦٧٦.

(٣) تفسير التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٤٥.

(٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٦٠٦، الحجة للفارسي ٦/ ٢٠٧، المحتسب٢/ ٣٢٧، زاد المسير ٧/ ١٨١، البحر المحيط ٨/ ١١٢، فتح القدير ٥/ ٦٣، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٣٩٧.

فهاتان القراءتان جاءتا على الجمع ، وهو الأصل في المعنى الموافق لما قبله ، وتدلان على أن المراد من قراءة الجمهور الجمع وإن كان لفظها لفظ التثنية[1].

فالطائفة جمع وإن كانت واحداً في اللفظ، باعتبار كل فرد من أفراد الطائفتين من حيث المعنى لا اللفظ[2].

والإخوة والإخوان كلاهما جمع (الأخ) إلا أن الأُولى تدل على الجمع القليل ، والثانية تدل على الجمع الكثير[3].

ويغلب استعمال (إخوة) في النسب ، نحو: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ﴾ [النساء: ١١]، واستعمال (إخوان)في الصداقة وغير النسب غالباً نحو: ﴿إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧]، ﴿فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمۡۚ﴾ [الأحزاب: ٥]، وقد يقع أحدهما موقع الآخر، فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ﴾ [الحجرات: ١٠] ، لا يراد به النسب إنما إخوة الدين، قال الزجَّاج: «فأعلم الله عز وجل أن الدين يجمعهم، وأنهم إخوة إذا كانوا متفقين في دينهم فرجعوا في الاتفاق في الدين إلى أصل النسب، لأنهم لآدم وحواء، ولو اختلفت أديانهم لافترقوا في النسب وإن كان في الأصل أنهم لأب وأم»[4].

وأما قوله تعالى: ﴿أَوۡ بُيُوتِ إِخۡوَٰنِكُمۡ﴾ [النور: ٦١] فإنه لا يراد به الصداقة وغير النسب بل يُراد به النسب[5].

والمراد في قوله تعالى: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ﴾ أخوة الدين لا النسب، قال أبو علي الفارسي في توجيه قراءة الجمهور: «فإن قلت: فلِمَ لا يكون قول ابن عامر (فأصلحوا بين إخوتكم) أرجح من قول من قال: (أَخويكم)؛ لأن المراد هنا الجمع وليس التثنية،

(١) الفريد ٤/ ٣٣٩-٣٤٠.

(٢) انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، تفسير التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٤٥.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس٤/ ٢١٢، الحجة للفارسي ٦/ ٢٠٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٦.

(٥) انظر: الحجة للفارسي ٦/ ٢٠٨-٢٠٩، الفريد ٤/ ٣٣٩-٣٤٠، البحرالمحيط ٨/ ١١٢.

وقد يوضع الجمع القليل موضعَ الجمع الكثير نحو: الأقدام، والأرسان، والتثنية ليست كالجمع في هذا؟ قيل: إن التثنية قد تقع موقع الكثرة في نحو ما حكاه من قولهم: (لا يَدَيْن بها لك) ليس يريد نفي قوتين اثنتين إنما يريد الكثرة، كذلك قولهم: لبّيك، وقولهم: نِعْم الرجلان زيد، فكذلك يكون قوله: ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، يراد به الطائفتان والفريقان ونحوهما، مما يكون كثرةً، وإن كان اللفظ لفظ التثنية، كما أن لفظ ما ذكرنا لفظ التثنية والمراد به الكثرة والعموم»[1]. ففي هذا شيئان كما قال ابن جني:

- **أحدهما**: لفظ التثنية ويُراد به الجمع، وقد مَثَّل له أبو علي الفارسي.

- **الثاني**: لفظ الإضافة لمعنى الجنس، نحو: «منعت العراقُ قفيزَها ودرهمها»، أي: قفزانها ودراهمها، ومنعت مصر إردَبّها، أي: أرادبها[2].

وذكر ابن عاشور أن قوله: ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾: «وصف جديد نشأ عن قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، فتعين إطلاقُه على الطائفتين، فليس هذا مِنْ وَضْعِ الظاهر موضعَ الضمير[3]».

(١) الحجة ٦/ ٢٠٩.

(٢) المحتسب ٢/ ٣٢٧.

(٣) تفسير التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٤٥.

المسألة الحادية عشرة:

(عسى) بين التمام والنقصان

وذلك في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

(عسى) فعل ماض جامد يعمل عمل (كان) في رفعه للمبتدأ ونصبه للخبر، والغالب على خبره أن يكون فعلاً مضارعاً مقترناً بـ (أن) المصدرية. وتستعمل على ضربين: ناقصة وتامة: فالناقصة هي التي لا تتم إلا باسم وخبر، نحو: عسى زيد أن يقوم، وأما التامة فهي التي تفتقر إلى الفاعل فقط، وذلك إذا كان اسمها حدثاً حتى يستغنى به عن ذكر الحدث في خبرها، نحو: عسى أن يقوم زيد، أي: قرب قيام زيد[(١)].

وذكر ابن مالك أن (عسى) لا تكون إلا ناقصة أبداً؛ إذ قال: «والوجه عندي أن تجعل (عسى) ناقصة أبداً، فإذا أُسندت إلى (أن) والفعل وجه بما يوجه وقوع (حسب) عليها في نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت: ٢] ، فلمَّا لم تخرج (حسب) بهذا عن أصلها لا تخرج (عسى)عن أصلها بمثل: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦] ، بل يقال في الموضعين: سدّت (أن) والفعل مسد الجزأين»[(٢)].

وإذا وقعت (عسى) و(أن والفعل) بعدها خبر اسم قبلها، نحو: زيد عسى أن يقوم، جاز فيها وجهان:

- **أحدهما:** أَنْ تُقَدّر (عسى) خاليةً من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها، فتقول: زيد عسى أن يقوم، هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والهندان عسى أن تقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن، فتُسْنِدُ (عسى) إلى (أن)

(١) انظر: الفوائد للثمانيني ٥٧٨-٥٨١.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٩٤.

والفعل، مستغنى بهما عن الخبر فتكون حينئذ تامة، و(أن) والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية، وهي لغة أهل الحجاز.

- **الثاني**: أن تقدّر (عسى) مسندةً إلى الضمير العائد إلى الاسم المتقدم عليها، فيكون الضمير اسمها، و(أن) والفعل في موضع نصب خبرها، فتكون ناقصة حينئذ وهي لغة تميم، وعليه فتقول: زيد عسى أن يقوم، وهند عَسَتْ أن تقوم، والزيدان عَسَيا أن يقوما، والهندان عَسَتا أن تقوما، والزيدون عَسَوا أن يقوموا، والهندات عَسَين أن يقمن[1].

وذكر ابن هشام والشيخ خالد الأزهري وغيرُهما: أن الخلوَّ من الضمير هو الأفصح وبه جاء التنزيل، واستشهدوا بالآية السابقة من سورة الحجرات[2] ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ...﴾.

وقد قرأ عبد الله بن مسعود وأُبَيٌّ فيها بالإضمار: (عسوا أن يكونوا)، و(عَسَيْنَ أن يَكُنَّ)، جعلاها ناقصة، وهي لغةُ تميمٍ، وقرأ الجمهور بتَرْكِ الإضمار، وهي تامَّةٌ على لغة الحجاز[3].

(١) انظر: الفوائد والقواعد ٥٨١، شرح التسهيل ١/ ٣٩٦، مغني اللبيب ٢٠٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك١/ ٣٢٣، التصريح ١/ ٢٠٩.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٧٢، مختصر في شواذ القرآن ١٤٣، البحر المحيط ٨/ ١١٣، الدر المصون ١٠/ ١٠.

المسألة الثانية عشرة:

مجيء الحال من المضاف إليه

وذلك في قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢].

ففي هذه الآية الكريمة تمثيلٌ لما يناله المغتاب مِنْ عِرْض مَن اغتابه على أفحش وجه.(١) وقد انتصب (ميتاً) على الحال من (لحم)(٢)، وقد أجاز قوم من النحويين أن ينتصب من «أخيه»(٣).

وحق المجرور بالإضافة ألا يكون صاحب حال، فلا يقال: هذا غلام هند ضاحكةً؛ لأنه كما لا يكون صاحب خبر لا يكون صاحب حال؛ إذ الحال خبر من الأخبار؛ لأن المضاف إليه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين الزائد عليه، واسْتُثْني من هذا المنعِ ثلاثُ مسائلَ يجوز فيها أن يأتي الحال من المضاف إليه(٤):

١- أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه الرفع أو النصب، فيكون المضاف مما يَصِحُّ عَمَلُه في الحال؛ كاسم الفاعل والمصدر و نحوهما مما هو بمعنى الفعل، نحو: عَرَفْتُ قيامَ زيد مُسْرعاً، وقوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٤٨].

٢- أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، وكالآية السابقة من سورة الحجرات.

٣- أن يكون المضاف كجزء المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ

(١) انظر: تفسير النسفي ٣/ ١٧٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨/ ١١٥، الدر المصون ١٠/ ١١.

(٣) انظر: الكشاف ٣/ ٥٦٨، التبيان ٢/ ١١٧١، الفريد ٤/ ٣٤١، الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٢٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٤٢، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي ٢/ ٤٨.

حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣][(١)].

قال ابن مالك: «وإنما حَسُنَ جَعْلُ الذي أضيف إليه جزؤُه أو كجزئه صاحبَ حال؛ لأنه قد يُستغنى به عن المضاف، ألا ترى أنه لو قيل في الكلام: نزعنا ما فيهم من غل إخواناً، واتبعْ إبراهيم حنيفاً، لَحَسُنَ، بخلاف الذي يضاف إليه ما ليس بمعنى الفعل، وما ليس جزءا ولا كجزء، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال، لو قلت: ضربت غلام هند جالسةً، أو نحو ذلك لم يَجُزْ بلا خلاف[(٢)]».

وقال الشيخ خالد في التصريح: «وإنما اشترطوا أحدَ هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم، وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه يكون معمولاً للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل، فإذا كان المضاف مصدراً أو صفة فالقاعدة مستوفية؛ لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد، وإذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله، أو بما نُزِّل منزلته، صار المضاف كأنه صاحب الحال، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل إلى جَعْلِه صاحب الحال[(٣)]».

وقد أُخِذ على ابن مالك من خلال قوله السابق نَقْلُ الإجماع على عدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه ما عدا المسائلَ الثلاثَ السابقة، وتبعه ابنه بدر الدين؛ إذ قال: «بخلاف الذي يضاف إليه ما ليس جزءاً، ولا كجزء، مما ليس بمعنى الفعل، فإنه لا سبيل إلى جَعْله صاحب حال بلا خلاف»[(٤)]. فقد حكى غيرهما الخلاف فيها، وقد أجاز بعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه الصريح[(٥)].

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٦٤٤-٦٤٥.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢.

(٣) التصريح ١/ ٣٨٠.

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣٢٧.

(٥) انظر: الأمالي الشجرية٢/ ٣٢٧، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٣٤٨، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ٢٥، شرح ابن عقيل ١/ ٦٤٦، المقاصد الشافية ٢/ ٥٣، التصريح ١/ ٣٨٠.

وذكر بعض النحويين أن مجيء الحال من المضاف إليه قليل مستضعف[1] قال أبو حيان: «وأجاز الزمخشري[2] أن ينتصب عن الأخ وهو ضعيف؛ لأن المجرور بالإضافة لا يجيء الحال منه إلا إذا كان له موضع من الإعراب نحو: «أعجبني ركوبُ الفَرَس مُسْرَجاً»، وقيام زيد مسرعاً، فالفرس في موضع نصب، وزيد في موضع رفع، وقد أجاز بعض أصحابنا أنه إذا كان الأول جزءاً أو كالجزء جاز انتصاب الحال من الثاني، وقد رَدَدْنا عليه ذلك فيما كتبناه في علم النحو[3]».

وقد نقل الشيخ خالد في «التصريح» عن أبي حيان قوله: «والذي نختاره أن المجرور بالإضافة -إذا لم يكن في موضع رفع و لا نصب- لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف إليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل، وأمَّا (ميتاً) فيحتمل أن يكون حالاً من (لحم)، و(إخواناً) يحتمل أن يكون منصوبا على المدح، و(حنيفاً) يحتمل أن يكون حالاً من المِلَّة، وذُكِّر لأن الملَّة والدين بمعنى، أو من الضمير في (اتبع).اهـ[4]».

وفي (ميتاً) قراءتان، فقد قرأها نافع بالتشديد (ميّتاً)، وقرأ الباقون بالتخفيف (ميْتاً)، ومعناهما واحد[5]، وهما لغتان، والأصل التشديد، ومَنْ خَفَّف استثقل التشديد فحذف الياء كما قالوا: هيّن ليّن، وهَيْن لَيْن[6].

---

(١) انظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٣٢٧، البحر المحيط ٨/ ١١٥.

(٢) الكشاف ٣/ ٥٦٨.

(٣) البحر المحيط ٨/ ١١٥.

(٤) التصريح ١/ ٣٨٠-٣٨١.

(٥) يقال: رجلَ ميِّتٌ ومَيْتٌ، وقيل: الميْت الذي مات، والميِّت والمائت: الذي لم يمت بعد، وقيل: إنما مَيِّتٌ يصلح لما قد مات، ولما سيموت، قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ لسان العرب ٢/ ٩١ (موت).

(٦) انظر: علل النحويين للأزهري ٢/ ٦٤٢، الحجة للفارسي ٦/ ٢١١-٢١٢، حجة القراءات لأبي زرعة ٦٧٧.

المسألة الثالثة عشرة:

العطف على محذوف

وذلك في قوله تعالى: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢].

قدَّر كثير من العلماء العطف هنا على محذوف، وهو عطف على المعنى، واختلف في تأويله، فقال الفراء في تقديره: «فقد كرهتموه فلا تفعلوه»(١).

وقال أبو إسحاق الزجَّاج: «فتأويله: كما تكرهون أكل لحمه ميتاً، كذلك تجنبوا ذكره بالسوء غائباً»(٢).

وقال أبو البقاء العكبري: «المعطوف عليه محذوف تقديره: عرض عليكم ذلك فكرهتموه. والمعنى: يعرض عليكم فتكرهونه. وقيل: إن صحّ ذلك عندكم فأنتم تكرهونه»(٣).

وقال أبو العز الهَمَذاني: «عطف على محذوف، تقديره: بل عافَتْه نفوسُكم فكرهتموه»(٤).

ولخَّص القرطبي هذه التأويلاتِ بقوله: «وفيه وجهان: أحدهما: فكَرِهْتم أَكْل الميتة، فكذلك فاكرهوا الغيبة، رُوي معناه عن مجاهد. الثاني: فكرهتم أن يغتابكم الناس، فاكرهوا غيبة الناس»(٥).

وجعل الزمخشري فاء (فكرهتموه) الفاء الفصيحة(٦)؛ إذ قال: «ولما قررهم عزَّ وجلَّ

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ٧٣.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٧.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٧١.
(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٤٣١.
(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٢٢.
(٦) الفاء الفصيحة هي: الفاء التي تدل على لفظ محذوف يعد سبباً في حدوث مابعده، وقد يكون هذا =

بأن أحداً منهم لا يحب أكل جيفة أخيه عَقَّبَ ذلك بقوله تعالى: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، معناه: فقد كرهتموه، واستقر ذلك، وفيه معنى الشرط، أي: إن صحّ هذا فكرهتموه، وهي الفاء الفصيحة»[1].

وجعل الفخر الرازي الفاء تقتضي وجود تعلق، وهي على ثلاثة أوجه:

١- أن يكون ذلك تقدير جواب كلام.
٢- أن يكون الاستفهام في قوله: (أيحب) للإنكار، كأنه قال: لا يحبُّ أحدُكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه إذاً، ولا يحتاج إلى إضمار.
٣- أن يكونَ التعلُّق هو تعلُّق المسبب بالسبب وترتُّبه عليه[2].

وقد رجَّح أبو حيان رأي الفراء؛ إذ قال: «والذي قدره الفراء أسهل، وأقل تكلفاً، وأجرى على القواعد العربية»[3].

وقيل: لفظ (فكرهتموه) خبر ومعناه الأمر، تقديره: فاكرهوه، ولذلك صحّ عطف (واتقوا الله) عليه؛ لأنَّ وَضْعَ الماضي موضعَ الأمر كثيرٌ في لسان العرب، ومنه: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثَبْ عليه».[4]

وأمَّا الفارسيُّ فيرى أن الفاء في قوله ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ معطوف على المعنى، كأنه لَمَّا قيل لهم: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ قالوا: لا. فقيل لهم لما قالوا: لا: فكرهتموه، أي: كرهتم أكْلَ لحمه ميتاً، فكما كرهتم أكل لحمه ميتاً، فكذلك فاكرهوا

= المحذوف نهياً، أو معطوفاً عليه، أو شرطاً، قيل: إنما سُمِّيت بالفصيحة، لأنها تُفْصح عن المحذوف، أو لأن الفصيح يعرفها ويميز بينها وبين غيرها. انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للبدي:١٧٢.

(١) الكشاف ٣/ ٥٦٨.
(٢) التفسير الكبير٢٨/ ١١٦.
(٣) البحر المحيط ٨/ ١١٥.
(٤) انظر:البحر المحيط ٨/ ١١٥، الدر المصون١٠/ ١١.

غيبته. وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾ معطوف على هذا الفعل المقدَّر، ولا يكون قوله ﴿فَكَرِهْتُمُوهُۚ﴾ بمعنى فاكرهوه واتقوا الله؛ لأن لفظ الخبر لا يُوضع للدعاء في كل موضع، ولأن قوله ﴿فَكَرِهْتُمُوهُۚ﴾ محمول على المعنى الذي ذكرناه، فمعنى الخبر فيه صحيح[1].

وقرأ الجحدري، وأبو سعيد الخدري، وأبو حيوة ﴿فَكَرِّهْتُمُوهُۚ﴾، بضم الكاف وتشديد الراء، ورواها الجحدري عن النبي صلى الله عليه وسلم.[2] عدّي بالتضعيف إلى مفعول ثان[3].

وقيل: إن ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾، عطف على قوله ﴿ٱجْتَنِبُواْ﴾، ﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ﴾ من الأمر والنهي[4]. وذكر أبو حيان أن هذا هو الظاهر[5].

(١) الحجة ٦/ ٢١٢.
(٢) انظر: مختصر الشواذ ١٤٣، البحر المحيط ٨/ ١١٥.
(٣) الدر المصون ١٠/ ١١.
(٤) الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٢٢٢.
(٥) البحر المحيط ٨/ ١١٥.

المسألة الرابعة عشرة:

معنى اللام في (لتعارفوا)

وذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٣].

قرأها الجمهور (لتعارفوا): بتخفيف التاء، مضارع (تَعارَفَ) وأصله: لتتعارفوا، فحُذفت إحدى التاءين[١].

وقرأها ابن عباس وأبان عن عاصم: (لتَعْرِفوا)[٢]، مضارع (عَرَف)، وقرأ ابن عباس أيضاً: (أَنّ أكرمكم) بفتح الهمزة، أي: لتعرفوا ذلك، و(أنَّ) وما عَمِلَتْ فيه مفعول للفعل[٣].

ويُحتمل أن تكونَ اللام في (لِتَعْرِفوا) لام الأمر، أَمَرَهم أن يعرفوا ذلك، وهو أجود من حيث المعنى عند ابن عطية[٤]، وأبي حيان[٥]. إلا أن السمين الحلبي ذكر أنَّ فيه بُعْداً[٦].

ويحتمل أيضاً أن تكون اللامُ لامَ (كي) أي: للتعليل، فلا يَصِحُّ أن يكون (أَنَّ أكرمكم) مفعولاً للفعل؛ لأنه لم يجعلهم شعوباً وقبائل، ليعرِفوا ذلك، وهو أن الأكرم هو الأتقى.[٧]

وذكر ابن عطية أن ذلك يؤدي إلى اضطراب معنى الآية الكريمة؛[٨] لذلك ينبغي

(١) انظر: البحر المحيط٨/ ١١٦، فتح القدير ٥/ ٦٧.
(٢) مختصر الشواذ ١٤٤.
(٣) انظر: التبيان ٢/ ١١٧١، الفريد ٤/ ٣٤١.
(٤) المحرر الوجيز ١٥/ ١٥٤.
(٥) البحر المحيط ٨/ ١١٦.
(٦) الدر المصون ١٠/ ١٢.
(٧) انظر:البحر المحيط ٨/ ١١٦، الدر المصون ١٠/ ١٢.
(٨) المحرر الوجيز ١٥/ ١٥٤.

أن يكون المفعول محذوفاً على الاحتمال الثاني، تقديره: لتعرِفوا الحق؛ لأنَّ أَكْرَمَكم عند الله أتقاكم.(١)

وقرأ ابن عباس أيضاً: (إنّ أكرمكم)، بكسر الهمزة كقراءة الجمهور، فيكون المفعول محذوفاً، وقَدَّره أبو الفتح بن جني بقوله: «لتعرفوا ما أنتم محتاجون إلى معرفته من هذا الوجه...، وحَذْفُ المفعولِ كثير جداً».(٢)

(١) انظر: البحر المحيط ٨/ ١١٦، الدر المصون ١٠/ ١٢.

(٢) المحتسب ٢/ ٢٨٠، وانظر: الفريد ٤/ ٣٤١.

المسألة الخامسة عشرة:

معنى (لم) و (لما)

في قولـه تعـالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤].

(لم) و(لّما) حرفا نفي وجَزْمٍ للفعل المضارع مع صَرْف معناه إلى الماضي، و(لم) جواب مَنْ قال: (فَعَلَ)، فكأنك قلت مجاوباً (لم يفعل)، و (لّما) جواب لمن قال: (قد فعل)، ولذلك دَخَلَتْ عليها (ما) كأنها عوض من (قد).[1]

وتفارق (لَّما)، (لم) في أمور منها:

- أن المنفي بـ(لم) لا يلزم اتصاله بالحال، فقد يكون منقطعاً، نحوُ قولـه تعـالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وقد يكون متصلاً نحوُ قولهِ تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤].

أمَّا (لَّما) فإن منفيَّها مستمر النفي إلى الحال، ويجب فيه الاتصال؛ ولهذا جاز: لم يكن ثم كان، ولم يجز: لما يكن ثم كان، بل يقال: لما يكن وقد يكون[2].

- أنَّ منفيَّ (لَّما) متوقع ثبوته، بخلاف منفي(لم)، نحوُ قولـه تعـالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، أي: إنهم لم يذوقوه إلى الآن، وإنَّ ذَوْقَهم له متوقَّع، كالآية السابقة من سورة الحجرات[3].

ومن حروف النفي الأخرى (ما) و(إنْ) و(لا)، إلا أنها لا تختص بالمضارع، ولا تجزم، وكذلك (لن) من حروف النفي أيضاً، وتختصُّ بالدخول على الأفعال المضارعة إلا

(١) انظر: رصف المباني٣٥٠-٣٥١، الجنى الداني٢٦٦، مغني اللبيب٣٦٥.
(٢) انظر:الجنى الداني٢٦٨، المغني٣٦٧-٣٦٨.
(٣) المغني٣٦٨.

أنها تعمل فيها النصب، وتخلصها للاستقبال، فهي جواب لمن قال: سيفعل[1].

وفي قوله تعالى: ﴿لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ نفي بـ (لم) دون (لن)؛ لأنه نفي لما مضى، فالقوم أخبروا عن أنفسهم بإيمان قد مضى، وليس بإيمان سيكون، ولو كان كذلك لكان النفي بـ (لن)[2].

وقال ابن عاشور: «واستغنى بقوله (لم تؤمنوا) عن أن يقال: لا تقولوا آمنا؛ لاستهجان أن يخاطبوا بلفظٍ مؤدّاه النهي عن الإعلان بالإيمان؛ لأنهم مطالبون بأن يؤمنوا ويقولوا: آمنا، قولاً صادقاً لا كاذباً، فقيل لهم: (لم تؤمنوا) تكذيباً لهم مع عدم التصريح بلفظ التكذيب[3]».

ثم جاء بعد ذلك النفي بـ (لّما) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾؛ للدلالة على انتفاء الشيء إلى زمان الإخبار، وهذه الجملة على رأي بعض العلماء مستأنفةٌ لتقريرِ ما قبلها، وليس لها تَعَلُّقٌ بما قبلها من جهة الإعراب[4].

وجعلها الزمخشري حالاً من الضمير في (قولوا)، إذ قال: «فإن قلت: قوله: (ولَّما يدخل الإيمان في قلوبكم) بعد قوله تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾، ويشبه التكرير من غير استقلال بفائدة متجددة. قلت: ليس كذلك، فإن فائدة قوله: لم تؤمنوا، هو تكذيبُ دعواهم، وقوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾، تَوْقيتٌ لِما أُمِروا به أن يقولوه، كأنه قيل لهم:

ولكن قولوا أسلمنا حين لم تَثْبُتْ مواطأةُ قلوبِكم لألسنتكم، لأنه كلامٌ واقعٌ

(١) انظر: رصف المباني ٣٥٥.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٨١، الفريد ٤/ ٣٤٢.

(٣) تفسير التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٦٥.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨/ ١١٧، الدر المصون ١٠/ ٣، فتح القدير ٥/ ٦٨.

موقعَ الحال من الضمير في «قولوا» »[1].

ودلالة استمرار النفي بـ (لمّا) إلى زمن التكلم تؤذن غالباً بأنَّ المنفيَّ بها متوقَّع الوقوع[2]؛ لذا قال الزمخشري: «وما في (لمّا) من معنى التوقع دالٌّ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد»[3].

ورَدَّ عليه أبو حيان بقوله: «ولا أدري من أيِّ وجهٍ يكون ما نُفي بـ (لما) يقع بعد، و(لمّا) إنما تنفي ما كان متصلاً بزمان الإخبار، ولا تدلُّ على ما ذكر، وهي جواب: لقد فعل، وهب أن (قد) تدل على توقُّع الفعل، فإذا نُفِي ما دلّ على التوقع فكيف يُتَوَهَّم أنه يقع بعد»[4]؟

(١) الكشاف ٢/ ٥٧٠، وانظر: فتح القدير ٥/ ٦٨، تفسير النسفي ٣/ ١٧٤، تفسير التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٦٥.

(٢) تفسير التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٦٥.

(٣) الكشاف ٣/ ٥٧٠.

(٤) البحر المحيط ٨/ ١١٧.

المسألة السادسة عشرة:

تعدي الفعل (مَنَّ) ولزومُه، وتوجيه معموله

وذلك في قولـه تعـالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

فـ﴿يَمُنُّونَ﴾: من المنّ؛ وهو القطع، ومنه يقال مَنَنْتُ الحبل قَطَعْتُه[(١)].

ومَنَّ عليه يَمُنُّ منّاً؛ أحسن وأنعم، والاسم: المِنَّة، ومنَّ عليه وامتنَّ وتمـنَّن؛ قَرَعَـه بمَنِّه، وقالوا: مَنَّ خَيْرَه، يَمُنُّه مَنًّا، فعَدَّوه. والمنُّ أن تَمُنَّ بما أَعْطَيْتَ وتعتدَّ به، كأنـك إنـما تقصِد به الاعتداد[(٢)].

وفي هذه الآية الكريمةِ ثلاثة مواضع، العامل فيها الفعل (منَّ) وهي:

١- ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾.

٢- ﴿لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ﴾.

٣- ﴿يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ﴾.

والمعمول في هذه المواضع الثلاثـة، وهـو قولـه (أن أسـلموا)، (إسـلامكم)، (أن هداكم) منصوب على وجهين من الإعراب:

الوجه الأول: فهو إمَّا أن يكون منصوباً على أنه مفعول به على تـضمين (يَمُنُّـون) معنى (يَعْتَدُّون)، كأنه قيل: يَعْتَدّون عليك إسلامهم مانِّين بـه عليـك، والفعـل (مَـنَّ) أيضاً مما يجوز فيه التعديةُ لمفعوله مباشرة، كما صَرَّح به في «اللسان»[(٣)].

وقد صَرَّح بالمفعول به في قوله: (لاتمنّوا عليّ إسلامكم)، وجاء مصدراً مـؤولاً في

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥/ ٢٦٧ (باب الميم وما بعدها في المضاعف والمطابق).

(٢) لسان العرب ١٣/ ٤١٧-٤١٨ (منن).

(٣) المصدر السابق.

قوله: (أن أسلموا) و (أن هداكم)[1].

ويؤيده قراءة عبد الله بن مسعود (يمنون عليك إسلامهم)، فصَرَّح بالمفعول وهو المصدر المؤول[2].

والوجه الثاني: أن يكون منصوباً على المفعول لأجله، أي: يَمُنُّون عليك لأجل أن أسلموا[3] أي: يتفضَّلون عليك بإسلامِهم أنْ هداهم للإيمان بزعمهم.

وقيل: يجوز أن يكون المعمول في هذه المواضع منصوباً على نزع الخافض، والتقدير: (بأن) أو (لأن)، أي: وبأن هداكم، ولأن هداكم، وبأن أسلموا، ولأن أسلموا، وبإسلامكم، ولإسلامكم، ثم حذف الحرف فتعدَّى الفعل؛ إذ يقال: مننت عليه بالشيء، ثم مننت عليه الشيء[4]، وقيل: إنه مفعول لأجله على تقدير نزع الخافض؛ لأن المفعول إذا كان مضافاً استوى جَرُّه بالحرف ونَصْبُه[5]

إذن يلحظ من خلال ماسبق أنه ليس ثمة فرق بين المصدر المؤول (أن أسلموا) والمصدر الصريح (إسلامكم) في التوجيه الإعرابي، وإنما الفرق بينهما في المعنى والاستعمال.

فالفعل يدلُّ على التجدد والحدوث، والاسم يدلُّ على الاستقرار والثبوت، ولا يحسن أحدهما موضع الآخر، فالإيمان مثلاً له حقيقة تقوم بالقلب يدوم مقتضاها وإن غُفل عنها، وكذلك التقوى والإسلام، والصبر والشكر والهدى والضلال، والعمى والبصر، ولكل من الاستعمالين محلٌّ يليق به[6].

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢١٧، الفريد ٤/ ٣٤٣، الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٢٨، الدر المصون ١٠/ ١٤، فتح القدير ٥/ ٦٩.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٤٣، معاني القرآن للفراء ٣/ ٧٣.

(٣) انظر: البحر المحيط ٨/ ١١٧، الدر المصون ١٠/ ١٤.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢١٧، الفريد ٤/ ٣٤٣، فتح القدير ٥/ ٦٩.

(٥) انظر:الدر المصون ١٠/ ١٤.

(٦) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤/ ٦٦-٦٧.

الخاتمة

تبيَّن لنا مما سبق أن سورة الحجرات غنية بمباحث العربية والتفسير، التي تصدَّى لها علماء السلف بالبحث والنظر؛ لاستجلاء المعاني والدلالات. وقد اخترت من هذه المباحث ست عشرة مسألة تناولتُ فيها ما يتعلق بمعاني الأدوات ومسائل العربية والنظر في توجيه بعض القراءات والأعاريب المشكلة، وتطرَّقت لأوجه البيان القرآني الفريد، وأوردت أقوال بعض المفسرين.

والله أسأل التوفيق والسداد.

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد الدمياطي، بيروت: دار الندوة الجديدة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى النماس، القاهرة: مطبعة المدني: ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبعة الترقي، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط: ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الأمالي الشجرية، لابن الشجري، بيروت: دار المعرفة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط: ٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، ط: ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر مرجان، بيروت: عالم الكتب، ط: ٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر عاشور، عيسى البابي وشركاه.
- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين النيسابوري، ضبطه وخرجه: الشيخ زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، بيروت، دمشق: المكتبة الأموية.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للرازي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- جامع البيان في تفسير القرآن، للطبري، بيروت: دار المعرفة.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، القاهرة: دار الشعب.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: ٦، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- حجة القراءات، لأبي زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: ٤، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد الدقاق، دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث، ط: ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط: ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط: ٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٧م.
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج الجوزي، حققه وكتب هوامشه: محمد بن عبدالرحمن عبدالله، خرَّج أحاديثه: أبو هاجر السعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الفكر، ط: ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط: ٢، ١٩٨٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: ١٤، ١٣٨٤هـ.

- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد، محمد عبدالحميد، بيروت: دار الجيل.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي مختون، مصر: هجر، ط: ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط: ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح المفصل لابن يعيش، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي.
- الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط: ١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: محمود قاسم محمد الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد، ط: ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- فتح القدير، للشوكاني، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، لحسين الهمَذاني، تحقيق: د. فهمي النمر، د. فؤاد علي مخيمر، الدوحة: دار الثقافة، ط: ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- القراءات وعلل النحويين فيها، للأزهري المسمى (علل القراءات)، تحقيق: د. نوال الحلوة، ط: ١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- القواعد والفوائد، للثمانيني، تحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- لسان العرب، لابن منظور، بيروت: دار صادر.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب، ط: ٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، بيروت: دار المعرفة.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تعليق: محمد فؤاد سزكين، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، القاهرة: ١٣٨٦هـ.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بتارودانت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره: ج. برجشتراسر، القاهرة: مكتبة المتنبي.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر، ط:١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: د. حاتم الضامن، بغداد، ١٩٧٥م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، بيروت: عالم الكتب، ط: ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- معاني القرآن، للفراء، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط: ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط: ٢، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، ط: ٦، ١٩٨٥م.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، بيروت: دار الجيل، ط: ٢
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي تحقيق: د. عياد الثبيتي، مكة المكرمة: مكتبة دار التراث، ط: ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.
- النظم القرآني في آيات الجهاد، د. ناصر الخنين، الرياض: مكتبة التوبة، ط: ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، بيروت: دار الكتب العلمية.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث ١٨٣
المقدمة ١٨٤
المسألة الأولى: تعدي الفعل (تُقدِّموا) ولزومه ١٨٦
المسألة الثانية: موقع المصدر المؤول والخلاف في عامله ١٨٨
المسألة الثالثة: النعت بالجامد ١٩١
المسألة الرابعة: رافع الاسم الواقع بعد الجار والمجرور ١٩٢
المسألة الخامسة: معنى حرف الجر (من) ١٩٣
المسألة السادسة: جمع (فُعْلة) جمع تكسير ١٩٦
المسألة السابعة: إعراب المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها بعد (لو) الشرطية ١٩٨
المسألة الثامنة: إعراب (فضلاً) والخلاف في العامل فيها ٢٠٠
المسألة التاسعة: عامل الرفع في الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية وسبب تقديمه وتثنيته ٢٠٣
المسألة العاشرة: تثنية (أخويكم) وتوجيه القراءات فيها ٢٠٦
المسألة الحادية عشرة: (عسى) بين التمام والنقصان ٢٠٩
المسألة الثانية عشرة: مجيء الحال من المضاف إليه ٢١١
المسألة الثالثة عشرة: العطف على محذوف ٢١٤
المسألة الرابعة عشرة: معنى اللام في (لتعارفوا) ٢١٧
المسألة الخامسة عشرة: معنى (لم) و(لما) ٢١٩
المسألة السادسة عشرة: تعدّي الفعل (مَنَّ) ولزومه، وتوجيه معموله ٢٢٢
الخاتمة ٢٢٤
المصادر والمراجع ٢٢٥
فهرس الموضوعات ٢٢٩